النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
مايو/أيار ١٩٩٣
MAY 1993

طاجيكستان

مأساة يتجاهلها العالم

في الأصقاع النائية لجمهورية طاجيكستان - إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً - ابتُليت حقوق الإنسان بكارثة في غفلة من العالم؛ ففي العام الماضي أدت الحرب الأهلية الدامية بين القوات المنقسمة سياسياً وإقليمياً إلى مصرع نحو ٢٠ ألف شخص، وتشريد أكثر من نصف مليون آخرين.

فمنذ سقوط العاصمة دوشانبي في ديسمبر/كانون الأول في أيدي القوات الموالية للحكومة المنتخبة قبل ذلك بشهر في خودزهاند، تردد أن مئات من المدنيين العزل أُعدموا خارج نطاق القضاء، أو «اختفوا»، بعد إيداعهم الحجز؛ وهناك زعم بأن حوادث القتل و«الاختفاء» هذه هي من فعل وزارة الداخلية، و«الجبهة الشعبية لطاجيكستان»، وهي جماعة شبه عسكرية، قادت هجوماً على دوشانبي في ديسمبر/كانون الأول، ومنذ ذلك الحين وهي تضطلع بمسؤوليات إنفاذ القانون.

ففي ديسمبر/كانون الأول - على سبيل المثال - صعد جنود يرتدون الزي الرسمي، تابعون لوزارة الداخلية، الحافلات أمام إحدى دور السينما في دوشانبي لفحص هوية الراكبين، وأنزلوا منهم حوالي ٢٠ شخصاً من إقليمي غارم وبامير، حيث توجد معارضة قوية للحكومة، وأُردي هؤلاء الأشخاص في الحال رمياً بالرصاص. كما اعتُقل الكثيرون إما في المطار أو في بيوتهم، ثُم عُثر على جثثهم فيما بعد في الشوارع أو في مشرحة المدينة، في حين «اختفى» آخرون وحسب.

وفي ديسمبر/كانون الأول توقفت عربة مسلحة تقل بعض الجنود عند محطة للحافلات في دوشانبي، واختطف الجنود شخصاً يُدعى موسو عيسويف، وهو ممثل معروف كان قد اشترك في مظاهرة ضد الحكومة؛ وفي صباح اليوم التالي عُثر على جثته في الشارع وقد أُمطرت بوابل من الرصاص.

أما شوغونيك دفلاتميروف وهو نائب مدير اتحاد المستهلكين، فقد تردد أنه اغتيل في مطار دوشانبي يوم ٢١ ديسمبر/كانون الأول، حيث جرّه عملاء لوزارة الداخلية من إحدى طائرات نقل الركاب قبل إقلاعها بثوانٍ، حسبما تردد، ثم أطلقوا عليه النار فأردوه قتيلاً في الحال.

وفي ٢٥ يناير/كانون الثاني اعتقل عملاء «للجبهة الشعبية» حوالي ١٤ رجلاً في مزرعة فارزوب التابعة للدولة، وبعد ذلك بثلاثة أيام سُلّمت جثث ١٠ منهم إلى مشرحة المدينة، ولايزال الآخرون في عداد «المختفين». وقد أخبر أحد العاملين في الحقل الطبي منظمة العفو الدولية أن كثيراً من الضحايا تعرضوا للتعذيب أو التشويه؛ ويبدو أن أحدهم لقي مصرعه بفصل الجزء الأعلى من جمجمته.

وفي ٢٧ يناير/كانون الثاني قام أشخاص يُعتقد أنهم عملاء «للجبهة الشعبية» بمداهمة منزل أسرة ريزفونوف في دوشانبي، وقتلوا برصاصهم ١١ شخصاً من بينهم سيدة عجوز عمرها ٨٠ عاماً، وطفل عمره أربعة أعوام.

وجدير بالذكر أن الحكومة الحالية تنكر أن «الجبهة الشعبية» ارتكبت هذه الهجمات، وتزعم أن عدداً من الأشخاص انتحلوا شخصية عملاء «الجبهة الشعبية» بقصد القيام بأعمال «السلب والنهب والسرقة».

ولكن مسؤولين حكوميين ذكروا أن قوات الأمن كانت مخولة سلطة القيام بإعدامات فورية؛ ففي ديسمبر/كانون الأول ذكر قائد عسكري على شاشة التليفزيون أنه سيتم تطبيق إجراءات «تبلغ حد الإعدام في الحال على تنظيمات المافيا الإجرامية، ومن يقومون بالسلب والنهب». وفي فبراير/شباط ذكر سانغاك سافاروف زعيم «الجبهة الشعبية» للصحفيين أن التشكيلات المسلحة من الجبهة لديها أوامر بإطلاق النار على «من يقومون بالسلب والنهب» فور رؤيتهم، وأنها قد نفذت هذه الأوامر «مراراً».

ويبقى البعض على قيد الحياة بعد القبض عليهم، ولكنهم يُساموا شر العذاب في الحجز. فقد تعرض أربعة من مراسلي التليفزيون للضرب المبرح أثناء استجوابهم، وكان قد قُبض عليهم في يناير/كانون الثاني، واتُهموا «بالتآمر للإطاحة بالحكومة مستغلين في ذلك وسائل الإعلام»؛ وأصيب أحدهم بكسر في الأنف وفقد العديد من أسنانه.

وفي يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، تردد أن كثيراً من الجثث في مشرحة المدينة كانت تحمل آثار التعذيب. وذكر أحد شهود العيان لمنظمة العفو الدولية أن أكثر أشكال التعذيب الملحوظة شيوعاً هو نزع أظافر اليدين، ولكن يبدو أن بعض الضحايا قد كُسرت أطرافهم عمداً، أو قُطعت آذانهم، وجُرّحت وجوههم بالمدى عند مستوى الأعين بهدف إصابتهم بالعمى فيما يبدو؛ كما قال الشاهد إن بعض الضحايا ذُبحوا، أو سُلخت جلودهم وهم أحياء، أو أحرقوا حتى الموت. □

دوشانبي بطاجيكستان: جثة أحد ضحايا الإعدام خارج نطاق القضاء ملقاة في الشارع

تشاد

استمرار الكابوس

تعرض أكثر من ٥٠٠ شخص للإعدام خارج نطاق القضاء منذ تولي الرئيس إدريس ديبي السلطة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ . ومن بين هؤلاء الضحايا المتمردون الذين وقعوا في الأسر والمدنيون العزل الذين قُتلوا أثناء الأعمال الانتقامية ضد هجمات المتمردين، أو لغير ما سبب سوى أصلهم العرقي.

كما اعتُقل أكثر من ١٠٠٠ آخرين لفترات وجيزة في معظم الأحيان، ولكن لم يُقدَّم أي معتقل سياسي إلى المحاكمة. ومن ناحية أخرى استشرى التعذيب وسوء المعاملة؛ ولقي بعض السجناء حتفهم من جراء التعذيب بينما «اختفى» عشرات غيرهم.

ومنذ شهر فبراير/شباط أُعدم ما لا يقل عن ٤٥ من المدنيين على أيدي الجيش الوطني التشادي في المنطقة المحيطة بغوري، كما ارتكبت القوات الحكومية مذبحة في مدينة دوبا الجنوبية راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ من الأشخاص العزل من بينهم ستة أطفال، في أعقاب هجوم قام به المتمردون في أغسطس/آب ١٩٩٢ . وبعد المذبحة قام الجنود بأعمال النهب والسرقة في المنطقة، وداهموا المنازل والمحال والشركات.

وفي إبريل/نيسان نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً وثّقت فيه الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، المرتكبة في تشاد منذ أواخر عام ١٩٩٠، مشيرةً إلى فشل حكومة ديبي في التخلص من هذه التركة المقيتة من الظلم والوحشية، التي ورثتها عن العهد الدكتاتوري البائد للرئيس حسين حبري.

كما يلخص التقرير نتائج وتوصيات لجنة للتحقيق شكلتها الحكومة الحالية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في ظل حكم حبري الذي دام ثماني سنوات، أُعدم خلالها حوالي ٤٠ ألفاً من التشاديين.

وفي يناير/كانون الثاني ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة والمندوبين المشاركين في المؤتمر الوطني للإصلاح السياسي اتخاذ إجراء فوري لحماية حقوق الإنسان؛ وحثت المنظمة الحكومة على التأكيد على أن انتهاكات حقوق الإنسان محرمة تحريماً باتاً، وتنبيه قوات الأمن إلى أن مرتكبي هذه الانتهاكات سوف يقدمون إلى العدالة. □

• تشاد: *"الن يتكرر ذلك مرة أخرى ؟ أعمال القتل مستمرة خلال حقبة التسعينات* (رقم الوثيقة AFR 20/04/93)

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

رواندا

ألفونسي نكونزوروواندا Alphonse Nkunzurwanda، وسليستين باليميهوتو Célestin Palimehutu وامانويل هاكيزيانا Emmanuel Hakizimana: «اختفوا» بعد أن ألقى جنود الحكومة والشرطة القبض عليهم في ١٣ فبراير/شباط.

قُبض على هؤلاء الثلاثة بعد يوم واحد من العثور على جهاز لاسلكي بحوزتهم، وكان الثلاثة طلاباً في إحدى الجامعات المسيحية الإنجيلية بالقرب من غيزيني في شمال غرب رواندا؛ ويبدو أن العثور على جهاز الراديو جعل الجنود يشكون في وجود صلة بين الطلاب وخصوم الحكومة المسلحين ذوي النشاط في «الجبهة الوطنية الرواندية». ويخشى زملاؤهم ودعاة حقوق الإنسان المحليون أن يكونوا قد قتلوا.

وقد توافق القبض على الطلبة الثلاثة مع موجة من الاعتقالات وقتل السجناء، خاصة في العاصمة كيغالي حيث أجرت قوات الأمن تفتيشاً للتأكد من الهوية، واعتقلت أشخاصاً من جماعة التوتسي بالإضافة إلى من يُشتبه في معارضتهم للرئيس جوفينال هابياريانا؛ وتردد أن ما لا يقل عن ١٩ شخصاً ممن قُبض عليهم في كسيغالي أعدموا خارج نطاق القضاء في إحدى الثكنات العسكرية بعد القبض عليهم بفترة وجيزة.

إن «اختفاء» الطلاب الثلاثة يتفق مع ما دأبت عليه الحكومة من الاستخفاف بحقوق الإنسان وعدم الاكتراث بها؛ وهو وضع ما برح يتفاقم ويستفحل إزاء تصاعد العنف العرقي والصراع المسلح.

فقد «اختفى» مئات من الأشخاص، أغلبهم من التوتسي، أو أعدموا خارج نطاق القضاء، منذ أن بدأت «الجبهة الوطنية الرواندية» التي يسيطر عليها أعضاء جماعة التوتسي في قتال القوات الحكومية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠.

كما ارتكبت «الجبهة الوطنية الرواندية» أعمال قتل متعمدة وتعسفية راح ضحيتها المشتبه في تأييدهم لحكومة الرئيس هابياديانا، وذلك فيما يبدو انتقاماً لأعمال القتل التي اقترفتها القوات الحكومية.

■ يُرجى كتابة مناشدات تحث الحكومة على اتخاذ خطوات فورية لتحديد مكان ألفونسي نكونزوروواندا، وسليستين باليميهوتو، وإمانويل هاكيزيانا، ولتقديم المسؤولين عن «اختفائهم» إلى العدالة، ثم إرسال هذه المناشدات إلى:

Son Excellence Président Juvénal Habyarimana/Président de la République/BP15/Kigali/Rwanda □

اليمن

علي عبد الفتاح هاشم: كاتب ومدرس، معتقل في سجن صنعاء المركزي للاشتباه في أنه أملى على تلاميذه نصوصاً تنطوي على «الكفر» وتشكك في العقائد الإسلامية. وقد وُجّهت إليه تهمة الردة؛ ومن المحتمل أن تُوقع عليه عقوبة الإعدام إذا أدين بهذه التهمة. وقد اعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

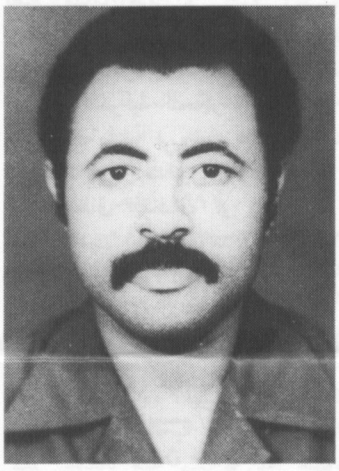

علي عبد الفتاح هاشم

في إبريل/نيسان ١٩٩٢ ألقت قوات الأمن القبض على علي عبد الفتاح هاشم، بعد رفع دعوى قضائية ضده، ووُجّهت إليه تهمة الردة بعد استجوابه بشأن معتقداته الدينية. وفي شهر أغسطس/آب نُقل إلى المستشفى لفترة وجيزة، حيث شُخّصت حالته على أنها اكتئاب «مصحوب بأفكار هوسية»، فأعطيت له مجموعة من المسكنات والعقاقير المهدئة للأعصاب.

وفي سبتمبر/أيلول مثل علي عبد الفتاح هاشم أمام محكمة صنعاء الابتدائية، ولكن رفض الاشتراك في وقائع المحاكمة، ورفض توكيل محام عنه، وامتنع عن الكلام خلال الجلسة؛ فأحاله القاضي في آخر الأمر إلى لجنة طبية لتقييم حالته العقلية، ولكن يبدو أنه لم يتم أي فحص من هذا القبيل حتى نهاية شهر مارس/آذار؛ ولايزال علي هاشم في سجن صنعاء المركزي يرفض العلاج الطبي، وهو في حالة نفسية مرهفة.

وجدير بالذكر أن علي هاشم كان من النشطاء السياسيين في «الجبهة الديمقراطية الوطنية» لأكثر من ١٠ سنوات، وكانت هذه الجبهة هي جماعة المعارضة الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية سابقاً؛ وقد اعتُقل على هاشم وعُذّب أربع مرات على الأقل؛ ففي عام ١٩٨٣ على سبيل المثال، لبث في الحبس الانفرادي ثمانية أشهر حيث تعرض للضرب مراراً وتكراراً، وأُجبر على الاستماع لتسجيلات لسجناء آخرين وهم يتعرضون للتعذيب. وفي عام ١٩٨٦ احتُجز لمدة شهرين في معتقل تابع للمخابرات العسكرية في صندوق يشبه النعش، وهو مقيد اليدين والقدمين، ولم يُسمح له باستعمال دورة المياه.

■ يُرجى كتابة مناشدات تتسم بالأدب واللياقة تحث الحكومة على إطلاق سراح علي عبد الفتاح هاشم على الفور وبدون شروط، وتقديم الرعاية الطبية الكافية له، ثم إرسالها إلى:

فخامة الرئيس علي عبد الله صالح/ رئيس المجلس الرئاسي/ صنعاء/ اليمن □

الفلبين

روميو ليغاسبي Romeo Legaspi: صحفي يبلغ من العمر ٥٨ عاماً، اختُطف يوم ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٣ على أيدي مسلحين يُعتقد أنهم على صلة بالشرطة الوطنية للفلبين في مدينة أولونغابو في زامباليز؛ ولم يره أحد منذ ذلك الحين.

في العام الماضي وجه أعضاء وحدة المخابرات بالشرطة الوطنية للفلبين في مدينة أولونغابو تهمة التشهير إلى روميو ليغاسبي، بعد أن ادّعى على صفحات جريدة «فويس أوف زامباليز» (صوت زامباليز) أن الوحدة متورطة في أنشطة غير مشروعة.

ورُفضت التهم المنسوبة لروميو ليغاسبي، غير أن الشرطة استمرت في تهديده؛ فقد ذكر في خطابات أرسلها إلى أسرته وإلى أصدقائه، وفي يومياته الخاصة، أنه يخشى أن تعتدي عليه الشرطة انتقاماً منه.

فقام أقارب ليغاسبي ومحاموه برفع شكوى رسمية إلى «المكتب الوطني للتحقيقات» عن «اختفائه»؛ وفي ٢٤ فبراير/شباط قدموا التماساً إلى المحكمة العليا لاستدعاء روميو ليغاسبي للمثول أمامها؛ ومنذ ذلك التاريخ تلقى أفراد أسرته تهديدات بالقتل من مجهولين، ويُعتقد أنها من الشرطة.

وبناء على ذلك أمرت المحكمة العليا المحكمة الإقليمية في مدينة أولونغابو بعقد جلسة مبدئية لتقصي الحقائق في القضية. وفي مارس/آذار انعقدت تلك الجلسة، ولكن سلطات الشرطة أنكرت خلالها القبض على روميو ليغاسبي، وقدمت دليلاً عبارة عن وثيقة موقعة «تشهد» - فيما يبدو - بعدم القبض على روميو ليغاسبي إطلاقاً. ولكن تردد أن ملازماً بالشرطة اعترف عند الإدلاء بأقواله بأنه وقّع الوثيقة بناء على أوامر من قائد مركز الشرطة، وهو واحد من المشتبه فيهم الرئيسيين في القضية.

■ يُرجى كتابة مناشدات تحث الحكومة على اتخاذ خطوات فورية لتحديد مكان روميو ليغاسبي، ولتقديم المسؤولين عن اختطافه و«اختفائه» إلى القضاء المدني؛ وتُرسل المناشدات إلى:

President Fidel Ramos/ Malacañang Palace/ Manila Philippines □

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

هناك ما يقدر بنحو ٣٠٠ مليون من السكان الأصليين في ٧٠ بلداً في شتى بقاع العالم؛ ويُعد هؤلاء ضمن أضعف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأعجزهم عن الدفاع عن أنفسهم؛ وقد اتصلوا واختلطوا بالسكان الوافدين الذين صارت لهم السطوة والسيادة في مجتمعاتهم، فجر ذلك عليهم عواقب وخيمة وكلفهم ثمناً غالياً ومروعاً. فقد تعرضوا للتقتيل والترويع على أيدي السادة الوافدين لإرغامهم على الرحيل عن أوطانهم والتخلي عن أراضيهم التي ورثوها أباً عن جد، وعانوا شر المعاناة من ويلات الصراعات والحروب الأهلية، وأهدرت كرامتهم واستُبيحت حقوقهم دون إنصاف أو تعويض؛ كما تعرض أنصارهم ومؤيدوهم هم الآخرون لانتهاكات حقوق الإنسان.

لقد اعتبرت الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ العام الدولي للسكان الأصليين في العالم، وسوف يتم الاحتفال به في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي تعقده الأمم المتحدة في فيينا في يونيو/حزيران المقبل. ومنظمة العفو الدولية تطالب حكومات الدول التي يوجد بها سكان أصليون بأن تقوم خلال عام ١٩٩٣ بتقييم مدى ما تحظى به الحقوق الأساسية لهؤلاء السكان من احترام، على أن يجري هذا التقييم على نحو يتسم بالاستقلال والحياد.

وقد وافق عام ١٩٩٢ ذكرى مرور خمسة قرون على وصول الأوروبيين إلى القارتين الأمريكيتين؛ وبينما جرت الاحتفالات الرسمية بحلول هذه الذكرى في جميع أنحاء المنطقة، عمدت جماعات المدافعين عن السكان الأصليين، تؤيدها منظمات حقوق الإنسان، إلى فضح الانتهاكات وكشف ما عاناه، ولايزال يعانيه، السكان الأصليون من تمييز واضطهاد وظلم وتشريد. ولكن على الرغم من تسليط الأضواء على محنة السكان الأصليين، فلا يبدو أن حكومات الأمريكيتين قد اتخذت أي خطوات تُذكر لحماية هؤلاء السكان.

وما لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات عاجلة في هذا الصدد، فمن المحتمل أن يمر العام الدولي للأمم المتحدة دون أن يتحقق أي تقدم ذي بال نحو حماية حقوق السكان الأصليين في شتى أنحاء العالم.

وليست الحالات المذكورة هنا سوى قليل من الحالات الكثيرة التي وثقتها منظمة العفو الدولية؛ غير أنها تصور ما تكابده شعوب السكان الأصليين جميعاً في مختلف بقاع العالم. فأينما كانوا، ومهما اختلفت ظروفهم، ثمة سمة مشتركة تجمع بينهم، وهي حاجتهم الماسة للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان. □

عانت قبائل النوبة بأواسط السودان من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على مدى ١٠ سنوات من الحرب الأهلية بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة المتمثلة في «الجيش الشعبي لتحرير السودان»

© بيتر موزينسكي

تركة مشينة

انتهاك حقوق السكان الأصليين في العالم

كانت بناباتي دب بارما نائمة في بيتها ذات ليلة ليلاء، فإذا بالجنود يحطمون باب بيتها ثم يغتصبونها، ولا يتركونها حتى تفقد الوعي. وليست هذه المسكينة البالغة من العمر ٢٥ عاماً سوى واحدة من ١٤ سيدة قبلية اغتصبهن رجال الجيش في يونيو/حزيران، حينما داهموا قريتهن، أوجان ميدان، الواقعة في ولاية تريبورا شمال شرقي الهند؛ وكانت أصغرهن لا تتجاوز ١٢ عاماً من العمر.

وقد أنكرت الحكومة المحلية في ولاية تريبورا تعرض النسوة للاغتصاب، وسعت للتستر على هذه الجريمة. ولم يمض على ذلك عامان حتى أثبت تحقيق أجرته المحكمة العليا أن النساء اغتُصبن اغتصاباً جماعياً، وأن الجيش وحكومة الولاية حاولا إخفاء الجريمة؛ ولم يتم البت في هذه القضية بعد. والجدير بالذكر أن اغتصاب النساء على أيدي أفراد قوات الأمن هو من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً في ولاية تريبورا، حسبما تفيد الأنباء والبلاغات الواردة.

وأكثر من ٢٢٠ قبيلة تعيش في التلال الواقعة في سبع ولايات نائية في شمال شرق الهند، وهي: أسام، ونغالاند، ومانيبور، وأورناتشال، وبراديش، وميغهالايا، وميزورام، وتريبورا. وهذه القبائل مختلفة ثقافياً واجتماعياً عن السكان المقيمين في سائر أنحاء الهند؛ وقد لجأت عدة جماعات قبلية في شمال شرق الهند إلى النضال المسلح من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي؛ وقام بعضها بقتل واختطاف المدنيين.

وليس الاغتصاب سوى نوع من الأنواع العديدة لجرائم حقوق الإنسان المتسمة بالعنف، والتي قاساها المدنيون أثناء عمليات الجيش في شمال شرق البلاد؛ فقد قام الجنود في السنوات الأخيرة باعتقال الآلاف من السكان القبليين بصورة تعسفية، وتعذيبهم، أو اعدامهم خارج نطاق القضاء، أو تسببوا في «اختفائهم».

وفي مختلف أنحاء العالم كثيراً ما يقع السكان الأصليون والقبليون في براثن الصراع بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة؛ بل إنه في بعض البلدان أوشكت مجتمعات بأكملها على الفناء من جراء هذا الصراع.

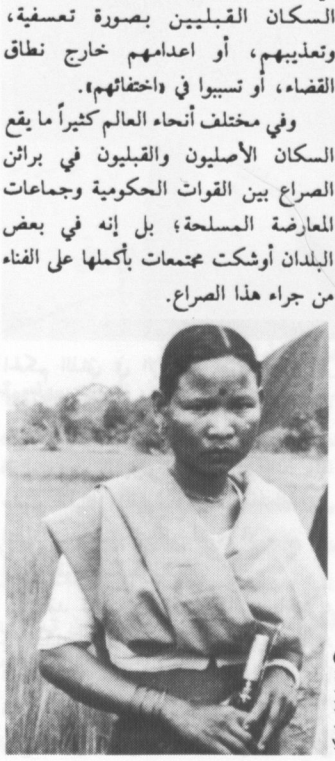

© انتا بارو بوركا

بناباتي دب بارما اغتصبها جنود هنديون

وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قام الجيش الغواتيمالي بذبح عشرات المئات من المدنيين غير المقاتلين أثناء محاولته سحق المعارضة المسلحة؛ إذ وُصمت مجتمعات بأكملها بأنها مخربة، وأُزهقت أرواح أبنائها. وفرّ كثير من الهنود إلى المدن، وسعوا للتخفي بين سكانها بخلع زيهم التقليدي الذي يكشف أصلهم ويفضح هويتهم، ومن ثم يجعلهم هدفاً لقوات الأمن.

كما تعرض شعب النوبة الذي يقطن المنطقة الجبلية في وسط السودان، لانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان أثناء الحرب الأهلية الدائرة في السودان منذ ١٠أعوام، بين «الجيش الشعبي لتحرير السودان» الثائر على الحكومة والقوات الحكومية؛ وكانت جبال النوبة ومنطقة جنوب السودان مسرحاً لهذه الحرب. وقد انضم بعض النوبيين «للجيش الشعبي» الذي صعّد أنشطته في المنطقة في أواسط عام ١٩٨٧؛ واشتبهت السلطات والميليشيات الموالية لها في قيام العديد من النوبيين بتأييد المتمردين. وبالمثل، فقد ارتكبت «قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان» انتهاكات ضد النوبيين الذين اعتبرتهم من مؤيدي الحكومة.

ولقد كان الصراع في تلك المنطقة عنيفاً ودموياً، ومما زاد الطين بلة وجود توترات سياسية ودينية وعنصرية قديمة؛ ولكن الموقف تدهور تدهوراً حاداً منذ أن تولت الحكومة مقاليد السلطة في يونيو/حزيران ١٩٨٩، إذ أفادت الأنباء بوقوع مئات من حالات الإعدام

خارج نطاق القضاء راح ضحيتها قرويون نوبيون، فضلاً عن حالات «الاختفاء» والاعتقالات التعسفية. في شهري مارس/آذار وإبريل/نيسان، على سبيل المثال، أُعدم خارج نطاق القضاء أكثر من ٤٠ قروياً في منطقة جبل تبك في جبال النوبة الغربية. كما اضطر عشرات الآلاف من الأشخاص إلى مغادرة بيوتهم بالقوة للإقامة في مخيمات تسميها الحكومة «قرى السلام». والظاهر أن الهدف من الهجوم العسكري الذي تشنه الحكومة على مجتمعات النوبة هو القضاء على «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في تلك المنطقة، وذلك بطرد النوبيين أنفسهم.

أما في بيرو فقد سقطت المجتمعات الأصلية في براثن صراع لا تبدو له نهاية بين قوات الحكومة والمعارضة المسلحة؛ إذ قاسى هؤلاء الاختطاف والتعذيب والقتل على نطاق واسع. ففي سبتمبر/أيلول قُتل عدد من القرويين في عدة أحياء صغيرة في مقاطعة أياكوتشو، على أيدي الجنود وأعضاء إحدى جماعات الدفاع المدني بسبب رفض القرويين الانضمام إلى دوريات الدفاع المدني؛ وفي وقت لاحق عُثر على جثث ١٨ شخصاً من بينهم أطفال في مقابر سرية.

وقد تولت لجنة من مجلس الشيوخ في بيرو التحقيق في أعمال القتل، وتوصلت إلى أن قوات الأمن مسئولة عنها. ففي فبراير/شباط ١٩٩٢، اتُّهم أحد الضباط أمام المحاكم المدنية بالقتل المقترن بظروف مشددة، ولكن إحدى المحاكم العسكرية برأت ساحته من هذه التهمة تماما، في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، فعاد إلى الخدمة ثانية.

إن مثل هذه الحالات شائعة في كثير من بلدان العالم، حيث لا تمتد يد العدالة إلى أولئك المتورطين في اختطاف السكان الأصليين وتعذيبهم وقتلهم؛ وكثيراً ما يتسع نطاق هذه الحصانة الضمنية من الحساب والعقاب ليشمل، إلى جانب أفراد القوات الحكومية بمختلف رتبهم، أعضاء «فرق الموت» والقناصة المأجورين لحساب ذوي النفوذ من أصحاب المصالح المحليين، والفرق الأهلية التي تأخذ على عاتقها مهمة الحفاظ على الأمن.

وعلى صعيد آخر في بنغلاديش، ورد أن أكثر من ١٠٠ من القرويين العزل ذوي الانتماءات القبلية قُتلوا على أيدي شرذمة من المدنيين المسلحين، وأفراد الجماعات شبه العسكرية في إبريل/نيسان ١٩٩٢ . فقد روى من نجا من تلك الواقعة أن حصاراً قد ضُرب حول قرية لوغانغ وسيق القرويون زمراً إلى بيوتهم، ثُم أُشعلت فيها النيران؛ وتردد أن الأطفال الرضع انتُزعوا من أيدي أمهاتهم ثم قُذف بهم في ألسنة اللهب. وأُحرق العشرات من أهل القرية أحياءً؛ أما من حاول منهم الفرار فقد أُطلق عليه النار. وكان القتل الذي وقع في لوغانغ أحدث فصل في نزاع قديم بين حكومة بنغلاديش وجماعة قبلية مسلحة تُعرف باسم «شانتي باهيني»، فمنذ منتصف السبعينيات ومنطقة أصقاع شيتاغونغ تشهد صراعاً مسلحاً بين قوات الحكومة ودعاة الحكم الذاتي في الإقليم؛ فهي منطقة غير كثيفة السكان حاولت الحكومات المتعاقبة في بنغلاديش استغلالها لإعادة توطين الأهالي غير القبليين من السهول المكتظة بالسكان. وقد عانت القبائل المقيمة في تلك المنطقة من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان على أيدي القوات الحكومية.

فقد قامت جماعة «شانتي باهيني» بالاعتداء على عشرات العسكريين وأفراد الجماعات شبه العسكرية وقتلهم، مثلما فعلت مع المستوطنين البنغاليين غير القبليين. ومن ناحية أخرى شنت قوات الأمن والمستوطنون البنغاليون المسلحون هجمات انتقامية مُفكت فيها الدماء.

وقد زعمت الحكومة أن القتلى في لوغانغ لا يتعدون ١٢ شخصاً من القبليين، إلا أن جماعة من المحامين والصحفيين ودعاة حقوق الإنسان ومساعد النائب العام في بنغلاديش وغيرهم، توصلت إلى أن القتلى يزيدون على ٢٠٠ من أبناء القبائل بين أطفال ونساء وشيوخ.

وإزاء موجة السخط والاستنكار التي أعقبت المذبحة، اضطرت الحكومة للشروع في التحقيق، وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ نشرت الحكومة تقريراً موجزاً يؤكد بيانها السابق الذي أفاد بأن القتلى لا يزيدون على ١٢ قروياً من القبليين. وعزا التقرير المسئولية عن قتلهم إلى أعضاء قوة الدفاع المدني، ورجال الجماعات شبه العسكرية، والمستوطنين البنغاليين المسلحين الذين قيل إن بعضهم قد اعتُقلوا تمهيداً لمحاكمتهم.

ويبدو أنه لم يُتَّخذ أي إجراء ضد رجال قوات الأمن الذين زُعمت مسؤوليتهم عن بعض أحداث القتل، بل وتردد أيضاً أنهم حاصروا لوغانغ ومنعوا القرويين المذعورين من الفرار. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن تقرير التحقيق لا يوضح توضيحاً كاملاً ما وقع في لوغانغ من قتل انتقامي على النحو الذي أفادت به الأنباء وتردد وصفه على ألسنة عدد كبير من الشهود؛ كما تشعر منظمة العفو الدولية ببالغ القلق إزاء الطريقة التي تم بها التحقيق.

النضال من أجل الأرض

تعرض السكان الأصليون لانتهاكات واسعة النطاق حيثما ثارت المطامع لاستغلال أراضيهم لأغراض زراعية وتجارية.

في عام ١٩٩١، ابتدعت الحكومة البرازيلية شعار «الأرض هندية» اعترافاً منها بأن حق امتلاك الأراضي أمر جوهري لبقاء السكان الأصليين في البرازيل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولكن على الرغم من أن الدستور يضمن حقوق السكان الأصليين فإنه لم يحمهم من انتهاكات واسعة النطاق؛ إذ اختُطف أبناء المجتمعات الأصلية وتعرضوا للتعذيب والقتل على أيدي قناصة مأجورين إما طمعاً في أراضيهم أو فيما تزخر به من موارد. ولم يكد يُعاقب أحد على هذه الانتهاكات؛ بل إن سلطات الدولة كان لها ضلع فيها إما بإغضاء البصر عنها أو بالتواطؤ عليها أو حتى بالمشاركة الفعلية فيها. وعلى الرغم من اتساع نطاق هذه الهجمات وتلاحقها فإن السلطات تقاعست عن تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، ولم تسعَ لحسم التوترات السائدة بين السكان الأصليين وغير الأصليين.

في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، قُتل دومينغوس باولينو رمياً بالرصاص في أمارانتي بولاية مارانهاو الواقعة في شمال شرقي البرازيل؛ وهو زعيم هنود الغافياو بوكوياي القاطنين في منطقة غوفرنادور للسكان الأصليين وقد اشتهر بمعارضته لمنح تراخيص قطع الأخشاب داخل أراضي السكان الأصليين؛ وهي سياسة يؤيدها غيره من زعماء السكان الأصليين. وقد تلقى دومينغوس باولينو تهديدات بالقتل من العاملين بقطع الأخشاب الذين يمرون كثيراً بالأراضي التابعة للمجتمع الذي ينتمي إليه في طريقهم إلى أراضي هنود الغواجاجارا، حيث كان لديهم عقود لقطع الأخشاب هناك. وعلى الرغم من أن الزعيم الهندي لقي حتفه برصاص تاجر أخشاب معروف - حسبما زُعم - فلم تلق الشرطة القبض على أحد. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٢، أخبر مسؤولون حكوميون منظمة العفو الدولية أن الشرطة لم تبدأ أي تحقيق في الأمر.

أما قبائل البارابيغ - وهم شعب من الرعاة

© نيغر الد

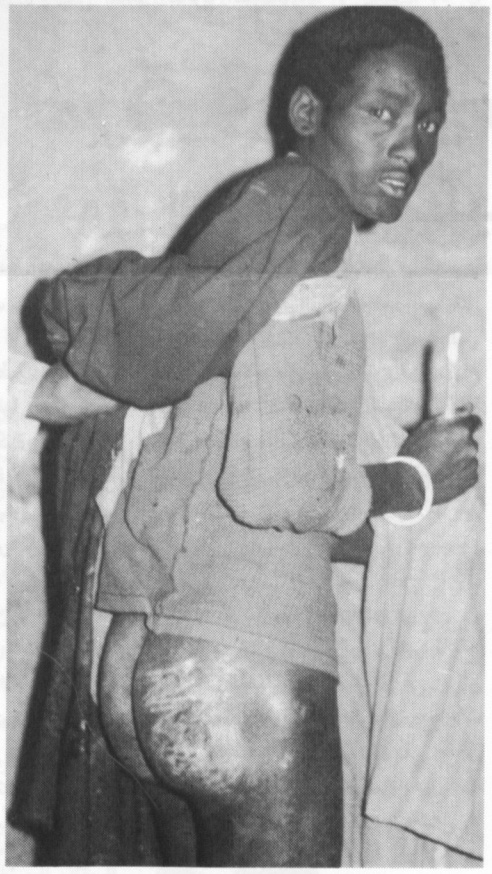

أعلى: امرأة من قبيلة تسوتوهيل في ستياغو أتيتلان. أوشك الكثير من المجتمعات الأصلية في غواتيمالا على الفناء أثناء العمليات التي قام بها الجيش ضد المتمردين في السبعينيات والثمانينيات

يميناً: غيناديو غيداغوديدا شاب من قبيلة بارابيغ تعرض للضرب المبرح على أيدي عاملين بإحدى الشركات المملوكة للحكومة في تنزانيا

يعيشون في أواسط تنزانيا. فقد تعرضوا لقدر هائل من المضايقات والتخويف من جانب الحكومة، بما في ذلك سوء المعاملة والسجن، في إطار نزاع على الأرض بينهم وبين الحكومة دام قرابة ٢٠ عاماً. فقد استولت الحكومة على مساحات شاسعة من الأراضي التي درجوا على استخدامها للرعي؛ وذلك بهدف استغلالها في القيام بأحد المشروعات الكبرى لزراعة القمح تديره «المؤسسة الوطنية للأغذية والزراعة»، وهي مؤسسة حكومية. ويحتج البارابيغ بأن الحكومة استولت على أراضيهم بصورة غير قانونية، وقد رفعوا دعوى قضائية ضد الحكومة منذ فترة طويلة ولا تزال معروضة على القضاء.

ولقد وردت بلاغات عن وقوع حالات خطيرة من التعذيب والضرب وغيره من الانتهاكات على أيدي موظفي «المؤسسة الوطنية للأغذية والزراعة»، ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء ضد مرتكبيها. فقد ورد أن مسؤولي المؤسسة أجبروا ثلاثة من شباب البارابيغ على مواقعة بعض نساء القبيلة في أغسطس/آب ١٩٩٢، وفر اثنان من الشبان بعد ذلك، أما الثالث واسمه غيناديي غيداغوديدا فقد ضُرب ضرباً مبرحاً. وبعد بضعة أيام حاول مسئولو المؤسسة إرغام صبي على مواقعة أمه، فلما رفض ضربوه ضرباً مبرحاً؛ كما قاموا بإدخال عصا في فرج امرأة أخرى عنوة. وعلى الرغم من إبلاغ الشرطة بهذه الوقائع وتحديد أسماء بعض المسؤولين عنها فلم تتخذ أي إجراء ضدهم.

بل على العكس، فكثيراً ما تعرض البارابيغ للاعتقال والسجن بزعم أنهم تعدوا على أراضي غيرهم. ففي عام ١٩٩٢، أصدرت محكمة ابتدائية في باسوتو حكماً بالسجن خمسة أعوام على ١٠ نساء لقيامهن بجمع ما تخلف من القمح بعد الحصاد، كما حُكم بالضرب على صبي عمره سبعة أعوام كان برفقتهن.

أما في الفلبين فقد قاسى أفراد المجتمعات القبلية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بسبب الأهمية الاقتصادية والسياسية للأراضي التي يقطنونها.

فلقد ظلت المناطق المرتفعة بلوزون منذ أمد بعيد بمثابة قواعد هامة لجماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «الجيش الشعبي الجديد»؛ وقد سعت الحكومة لسحق قوات هذا الجيش عن طريق القيام بعمليات عسكرية شاملة راح ضحيتها ملايين عزل، من بينهم أبناء المجتمعات القبلية. أما المنظمات التي أنشئت للدفاع عن المصالح القبلية، فقد وصفها العسكريون بأنها واجهات للمعارضة المسلحة؛ ومن ثم تعرض زعماء هذه المنظمات وأعضاؤها للإعدام خارج نطاق القضاء وغير ذلك من الانتهاكات.

ففي فبراير/شباط ١٩٩٣، قُتل كريس باتان البالغ من العمر ٢٦ عاماً رمياً بالرصاص؛ وكان من العاملين في مجال حقوق الإنسان وأحد المدافعين عن حقوق السكان القبليين؛ وينتمي لقبيلة إغوروت التي يبلغ تعداد أفرادها مليوناً في شمالي لوزون. وقد عمل كريس باتان في منظمة تعنى بحقوق الإنسان على المستوى القطري، تُعرف باسم «قوة العمل من أجل المعتقلين في الفلبين»؛ كما كان له نشاط في

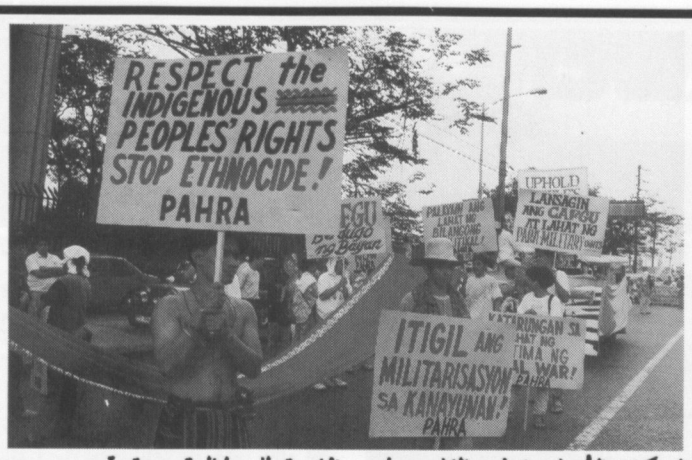

السكان الأصليون في الفلبين في مظاهرة للمطالبة بحقوقهم

«تحالف كورديليرا الشعبي» الذي يناضل من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكورديليرا.

وقد قُتل كريس باتان أثناء سفره إلى بتواغان في ساندانغ الواقعة في الإقليم الجبلي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عهد الرئيس السابق ماركوس. وذكر زملاؤه أنه عند اقترابهم من جسر بتواغان، فتح خمسة أو ستة رجال مسلحين النار عليهم فأصابوا كريس باتان في رجله؛ وبينما حاول أصدقاؤه مساعدته اقترب منهم الرجال المسلحون وأطلقوا عليه النار في صدره؛ وذكر الشهود أن هؤلاء المسلحين من أعضاء «الوحدة الجغرافية للقوات الأهلية المسلحة»؛ وهي ميليشيا تساندها الحكومة، ويستخدمها العسكريون في عمليات مناهضة التمرد.

وفي مساحات واسعة من بتسوانا ومناطق أخرى من جنوب إفريقيا توجد قبائل من السكان الأصليين الذين يُعرفون «بالبساورا»؛ ويقوم اقتصادهم على الصيد وجمع المحاصيل، وهم من الفئات الاجتماعية المحرومة بالمقارنة بالأغلبية المعروفة «بالبتسوانا»، وهم من المزارعين المستقرين.

وفي مارس/آذار ١٩٩٢، ذكر المجلس المسيحي في بتسوانا أن «البساورا» المتهمين بصيد الحيوانات البرية المحرم اصطيادها يتعرضون للتعذيب في الحجز على أيدي المسؤولين في «إدارة الحياة البرية والمنتزهات الوطنية»، ووصف المجلس التعذيب الذي يتعرض له الضحايا، ويتمثل في شد حلقة مطاطية حول الخصيتين بإحكام، وتغطية الرأس بكيس من البلاستيك؛ وكان الضحايا يُخرجون بصورة لا إرادية من شدة الألم، فيتعرضون عندئذٍ للضرب.

نساء من الطوارق يقمن بطحن الذُخن (الذرة العويجة) © سيلي رامبر

أعمال انتقامية وحشية ضد الطوارق

قُتل مئات المدنيين من الطوارق في النيجر ومالي في إطار اعتداءات وحشية شنتها عليهم قوات الأمن انتقاماً من جماعات الطوارق المسلحة.

ففي مايو/أيار ويونيو/حزيران ١٩٩٠ قامت القوات الحكومية في النيجر بمهاجمة مخيمات الطوارق، وقتلت مئات من الأشخاص بينهم أطفال؛ كما قُتل بعض المعتقلين من الطوارق في عدة مدن. وجاءت أعمال القتل التي ارتكبها الجيش في أعقاب مظاهرات احتجاج عنيفة قام بها الطوارق، ولقي فيها ستة أشخاص مصرعهم.

والطوارق هم قبائل من البدو الرُحّل تمتد أراضيهم عبر المناطق الشمالية في مالي والنيجر. ومنذ أن بدأت جماعات الطوارق في شن هجمات مسلحة على القوات الحكومية في عام ١٩٩٠، قُتل المئات في إطار هذا الصراع، على أيدي قوات الأمن في مالي والنيجر، وعلى أيدي المتمردين من الطوارق أنفسهم. وفي الوقت الحالي يحتجز هؤلاء المتمردون حوالي ٤٠ من مسؤولي الحكومة رهائن.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت قوات الأمن بالقبض على المئات من الطوارق وسجنهم وتعذيبهم. □

التمييز ضدهم

كثيراً ما يعاني السكان الأصليون من الحرمان الاقتصادي والتهميش القائم على عوامل جغرافية وثقافية ولغوية. والتمييز ضدهم يجعلهم أكثر عرضة لأن تُنتهك حقوقهم من سائر قطاعات المجتمع؛ فقد يكونون أكثر تعرضاً للمقاضاة أو الإدانة بجرائم معينة، وفي نفس الوقت لا يتيسر لهم الدفاع القانوني الكافي. وفي بعض البلدان تُفرض على السكان الأصليين عقوبات أشد مما يُفرض على السكان غير الأصليين المدانين بجرائم مماثلة. كما يؤدي التحيز العنصري إلى استخفاف المسؤولين بأرواح هؤلاء السكان وثقافتهم.

ففي كندا أُدينت المعاملة التي يلقاها السكان الأصليين إدانة شديدة في دراسة رسمية للجنة التحقيق القضائي الخاصة بالسكان الأصليين في مانيتوبا التي يرأسها اثنان من كبار القضاة. فقد أشارت اللجنة في عام ١٩٩١ إلى أن السكان الأصليين في المنطقة لا يبلغون ١٢ في المائة من مجموع سكانها، في حين أنهم يشكلون نحو ٥٠ في المائة من نزلاء السجون. وأفاد التحقيق بأن «النظام القضائي قد خذل السكان الأصليين في مانيتوبا بصورة فادحة؛ فهو يفتقر إلى الحساسية مما أدى إلى القبض على السكان الأصليين وسجنهم بأعداد غير متكافئة على نحو صارخ... إن المتهمين من السكان الأصليين يقضون زمناً أطول مما يقضيه غيرهم رهن الاعتقال السابق على المحاكمة، ويقضون وقتاً أقل مع محاميهم، وإذا أُدينوا فهم أكثر عرضة للسجن من غيرهم».

كما تناول التحقيق قضية جون جوزيف هارير، وهو هندي من قبائل واساغاماك. وكان قد قُتل عام ١٩٨٨ وهو أعزل أثناء شجار مع أحد ضباط الشرطة عندما انطلق مسدس الضابط. وقد خلص أحد قضاة التحقيق إلى أن إطلاق الرصاص لم يكن مقصوداً، وبرأ ساحة الضابط. ولكن لجنة التحقيق انتهت إلى أن العنصرية كان لها دور في القضية، وأن الشرطة لم تجد في البحث والتحري للوقوف على الحقيقة بشأن وفاة جون جوزيف هارير.

أما في أستراليا فقد أصدرت لجنة رسمية للتحقيق في وفيات السكان الأصليين في الحجز تقريراً في عام ١٩٩١، جاء فيه أن المقبوض عليهم من هؤلاء السكان الأصليين يفوق عددهم عدد المقبوض عليهم من الأستراليين الآخرين ٢٩ مرة. ولاحظت اللجنة «أوجه قصور فادحة» في مستوى الرعاية التي يلقاها المعتقلون من السكان الأصليين، مما أفضى إلى وفاتهم في بعض الحالات.

وفي إبريل/نيسان زار ممثلو منظمة العفو الدولية أستراليا، فوجدوا بعض السكان الأصليين محتجزين في ظروف بالغة السوء بحيث يمكن اعتبارها من قبيل المعاملة السيئة؛ إذ لبث بعضهم عدة أسابيع متصلة محتجزين لدى الشرطة في زنازين ضيقة صُمِّمت أصلاً لاحتجاز المشتبه فيهم بضع ساعات فقط. وكان العديد من هذه الزنازين سيئة التجهيز ومكتظة

بالمحبوسين، كما كانت تفتقر إلى المرافق اللازمة للتريض واستقبال الزوار من أقارب المحبوسين. ففي سجن أليس سبرينغز في الإقليم الشمالي تزيد نسبة المحبوسين من السكان الأصليين عن ٨٠ بالمائة من إجمالي عدد النزلاء. ويُحتجز السجناء في قاعات للنوم مقسمة إلى أجزاء منفصلة تفصل بينها شبكات من السلك؛ وبكل منها ستة أو سبعة سجناء يشتركون جميعاً في مبولة واحدة لا يسترها حاجب، وصنبور واحد للماء البارد. وكانت هذه القاعات، حينما زارها مندوبو المنظمة، شديدة الحرارة وتفوح منها رائحة العرق والبول، حيث يظل بها السجناء لمدة ١٦ ساعة يومياً.

ويتسم كثير من أحياء السكان الأصليين في أستراليا بوجود مكثف للشرطة، وتكثر البلاغات التي تفيد بتعرض هؤلاء السكان للمضايقة والاستفزاز من جانب أفراد الشرطة، مما يؤدي في النهاية إلى كثرة المقبوض عليهم بسبب هذا الاستفزاز، والزيادة المفرطة في نسبة المسجونين منهم مقارنة بغيرهم.

كما اشتكى أقارب المسجونين من السكان الأصليين الذين توفوا في الحجز من مضايقة الشرطة لهم؛ فقد اضطر آرثر موراي الذي توفي ابنه في الحجز عام ١٩٨٢ لتغيير محل سكنه مراراً بسبب مضايقة الشرطة له، حسبما قال. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢، ألقي القبض عليه في سيدني بزعم أنه حطم زجاج نافذة أحد جيرانه. وقد ادعى أن الضابط الذي قام بالقبض عليه قال له: «كلكم سواء أيها السود... ولا بأس إن أعطيتك جورباً لتشنق به نفسك». وقد أنكر آرثر موراي تهمة تحطيم النافذة، وقدم شكوى رسمية للشرطة؛ ومما يجدر ذكره أنه منظم لجنة تُعرف باسم «لجنة مراقبة وفيات المعتقلين من السكان الأصليين».

وفي نظام للقضاء الجنائي يبقى على عقوبة الإعدام فإن التمييز والتحيز ضد السكان الأصليين قد يكلفهم حياتهم؛ ففي الولايات المتحدة كثيراً ما يتعذر على الفقراء توكيل محامين أكفاء للدفاع عنهم؛ ويبلغ الآن عدد الأمريكيين الأصليين المحكوم عليهم بالإعدام ٤٤ شخصاً، تولى الدفاع عن معظمهم محامون معينون من المحكمة، ولم يكن دفاعهم وافياً في كثير من الأحيان. ففي معظم الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية بدراستها كشف التحقيق الذي أجراه فيما بعد المحامون والموكلون عن المتهمين للطعن في أحكام الإدانة . كشف عن أدلة وفيرة من شأنها تخفيف الأحكام الصادرة ضدهم، وكان من الواجب تقديم هذه الأدلة وأخذها في الحسبان قبل صدور الأحكام.

وفي فيتنام يعاني السكان القبليون من التمييز بسبب معتقداتهم الدينية؛ فمنذ عام ١٩٨٩ ألقي القبض على عدد من القساوسة وشيوخ قبائل «الجه» «والجيراي» «والكوهو» في المرتفعات الواقعة في أواسط فيتنام؛ وجميعهم من أتباع الكنائس البروتستانتية ويبدو أنه اشتبه في صلتهم بجماعة صغيرة من جماعات المتمردين تعرف باسم «فولرو». وقد اتهم بعضهم» بإلقاء خطب دينية مخالفة للقانون» أو «معارضة سياسة الحكومة تحت ستار الدين»، واحتُجزوا دون محاكمة. كما حُكم على آخرين بالسجن أو بالأشغال الشاقة؛ ففي يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب ١٩٩٠، قُبض على ١٠ من شيوخ قبيلة «الجه»، وورد أنه حُكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات. ويبدو أنهم لم يُعتقلوا إلا بسبب علاقتهم بجماعات مسيحية غير رسمية منخرطة في أنشطة دينية سلمية.

لقد شهد العقد الأخير تصاعد الوعي بحقوق السكان الأصليين في كثير من البلدان، وكثيراً ما أدى ذلك إلى قيام المظاهرات والحملات وارتفاع أصوات الاحتجاج من أجلهم. أما على المستوى الدولي فإن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للأمم المتحدة مابرح يجتمع سنوياً منذ عام ١٩٨٢ لمراجعة التطورات التي تؤثر على حقوق السكان الأصليين، ولوضع المعايير الخاصة بخصوص حقوق هؤلاء السكان. وقد تزايد عدد السكان الأصليين المشاركين في دورات الفريق العامل من ١٠ أشخاص في عام ١٩٨٢ إلى٣٠٠ في عام ١٩٩٢ .

وقد ناضل السكان الأصليون دفاعاً عن حقوقهم من خلال المنظمات الاجتماعية والنقابية والسياسية؛ ولكن كثيراً من هؤلاء المناضلين راحوا ضحية أنشطتهم.

فقد نُفيت الزعيمة ريغوبرتا مينتشو في أوائل الثمانينيات، بعد أن قتلت قوات الأمن أباها وأمها وأخاها؛ وهي من زعماء السكان الأصليين في منطقة إلكويشي بغواتيمالا، وحائزة على جائزة نوبل للسلام عام١٩٩٢ . وعندما عادت إلى غواتيمالا في عام ١٩٨٩ للاشتراك في محادثات داخلية للسلام تلقت تهديدات بالقتل ثم تجددت التهديدات أثناء زيارتها للبلاد في عامي١٩٩١ و١٩٩٢ . وهي الآن تشغل منصب سفير خاص للأمم المتحدة في العام الدولي للسكان الأصليين في العالم؛ ولكنها لا تزال غير آمنة في غواتيمالا على الرغم من مكانتها المرموقة.

أما لاكوتا سيوكس ليونارد، وهو زعيم «حركة الهنود الأمريكيين»، فيقضي الآن حكمين متعاقبين بالسجن مدى الحياة لاغتياله اثنين من موظفي مكتب التحقيق الفيدرالي في عام ١٩٧٥ في منطقة باين ريدج الخاصة بالهنود في ولاية ساوث داكوتا.

وكانت كندا قد سلمت ليونارد بلتير للسلطات الأمريكية قبل محاكمته على أساس شهادات مشفوعة بقسم أُدلى بها شخص زُعم أنه شاهد عيان، رغم أن مكتب التحقيق الفيدرالي اعترف فيما بعد ببطلانها. وفي أثناء المحاكمة حجبت النيابة عن المحكمة أدلة قد تساند ليونارد بلتير في دفاعه، ومن بينها شهادة خبير في القذائف من مكتب التحقيق الفيدرالي، مفادها أن المسدس الذي زُعم أنه ينتمي لليونارد بلتير ذو «إبرة ضرب نار مختلفة» عن المسدس المستخدم في الجريمة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن إعادة محاكمة ليونارد بلتير هي أفضل وأضمن السبل لإقرار العدالة. □

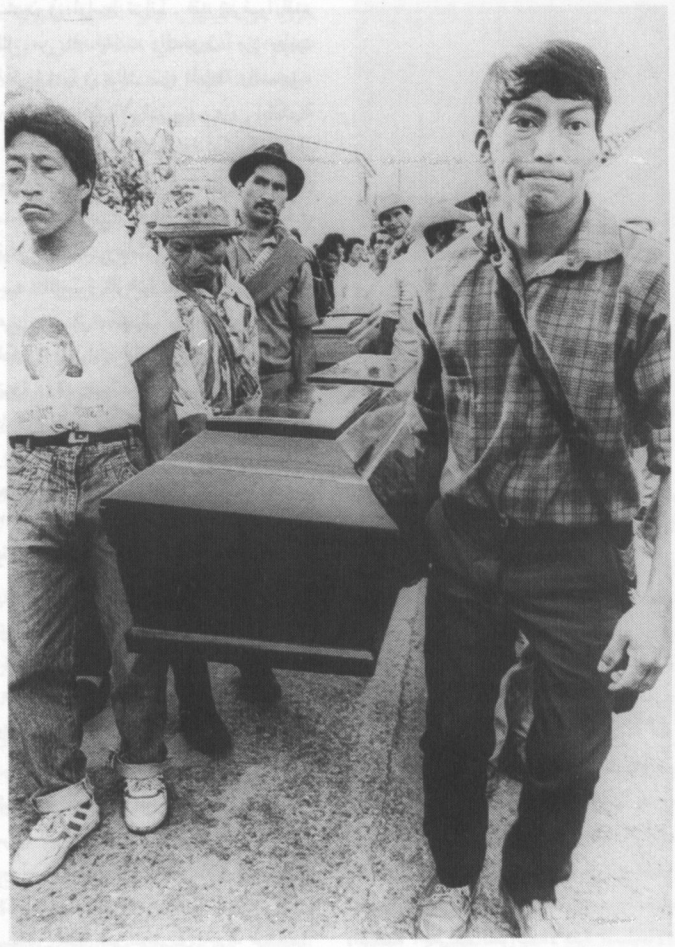

جنازة ٢٠ من هنود البايز راحو ضحية مذبحة في كولومبيا

مذبحة في كولومبيا

وقع بعض جماعات السكان الأصليين ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان، في إطار ما يُعرف بـ «الحرب ضد المخدرات»، أو لمجرد أنهم يقطنون في مناطق تثور حولها الأطماع لاستخدامها في زراعة المخدرات أو إنتاجها.

ففي ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، وقعت مذبحة في مقاطعة كاوكا في كولومبيا أودت بحياة ٢٠ من هنود البايز، بينهم نسوة وأطفال، وذلك عندما اقتحم حوالي ٦٠ من الرجال المسلحين الملثمين مبنى كان الهنود يعقدون فيه اجتماعاً، وأطلقوا النيران عليهم.

وقد وقعت هذه المذبحة بعد أن ظل الهنود يتعرضون للمضايقة والإيذاء على أيدي رجال مسلحين ، يبدو أنهم يعملون لحساب ملاك الأراضي وتجار المخدرات. وكان هنود البايز قد أبلغوا السلطات مراراً بذلك، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء حيال تلك البلاغات.

وقد بدأت التحقيقات القضائية على الفور في المذبحة، فشكل الكونغرس الكولومبي لجنة تحقيق خاصة، وأُلقي القبض على بعض المدنيين الذين ورد أنهم أعضاء في منظمة شبه عسكرية. ومع ذلك فلم تتوقف أعمال القتل.

فبعد المذبحة بشهر قُتل محاميان كانا يجريان تحقيقاً مستقلاً في الواقعة، كما اختفى خبير أنثروبولوجيا كان يعمل معهما. وفي مايو/أيار ١٩٩٢ قُتل محام ثالث يُدعى أوسكار إلياس لويبز، وكان يعمل مستشاراً قانونياً للهنود المتضررين من الحادث، وورد أنه تلقى قبل مصرعه تهديدات عديدة بالقتل.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ شرع مكتب المدعي العام في اتخاذ إجراءات تأديبية ضد النين من ضباط الشرطة الوطنية، أحدهما قائد الشرطة المحلية، لاشتراكهما في مذبحة هنود البايز. وأدلى بعض الشهود بشهادات مشفوعة بقسم ذكروا فيها أن المسؤولين عن المذبحة هم حوالي ١٨ من رجال الشرطة، بالإضافة إلى العديد من المدنيين. ولكن حتى الآن لم تُوجَّه تهم جنائية إلى المسؤولين المتورطين في المذبحة. □

البوسنة والهرسك

اختطاف عدد من مسلمي الساندزاك من مناطق السيطرة الصربية

فيما بين أكتوبر/تشرين الأول الماضي ونهاية مارس/آذار، قام جنود صربيون من مناطق البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة الصرب، تعاونهم الوحدات شبه العسكرية العاملة معهم، باختطاف ما يزيد عن ٦٠ مسلماً من مناطق الساندزاك الواقعة على الحدود بين جمهوريتي الصرب والجبل الأسود. وقد أتاح الجنود الاحتياطيون بالجيش اليوغوسلافي، حسبما أفادت الأنباء، للجنود والوحدات شبه العسكرية دخول مناطق الساندزاك، وقاموا هم أنفسهم بنهب المنازل التي هجرتها الأسر المسلمة التي سارعت بالفرار.

ففي أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، اختُطف ١٦ مسلماً من قرية سيفرين، كانوا في طريقهم للعمل في بلدة صربية مجاورة، من الحافلة التي كانت تقلّهم، عندما عَبَرت الحافلة لبرهة وجيزة حدود أراضي البوسنة. وقالت مصادر عسكرية في جمهورية الصرب، فيما ورد، إن الأشخاص الستة عشر سيقوا إلى مكان قريب من مدينة فيزيغراد البوسنية حيث قُتلوا، مع مسلم آخر من الساندزاك.

وفي فبراير/شباط، اختُطف نحو ٢٠ مسلماً من بوكوفيكا بالجبل الأسود وأُخذوا إلى البوسنة والهرسك. وقد أُعيد ستة منهم، جميعهم نساء مسنات، إلى الجبل الأسود في مارس/آذار، إلا أنهن قلن إنهن لا يعلمن شيئاً عن مصير من كانوا برفقتهن، ومنهم سيدة شابة وطفلاها الصغيران. وفي فبراير/شباط، أيضاً، اختُطف حوالي ٢٥ رجلاً، معظمهم من المسلمين، من قطار كانوا يستقلونه من جمهورية الصرب إلى جمهورية الجبل الأسود، عند النقطة التي يعبر فيها أراضي البوسنة لمسافة ١٠ كيلومترات تقريباً.

وعلى الرغم من أن حكومتي الصرب والجبل الأسود أدانتا أعمال الاختطاف هذه، وقالتا إنها قيد التحقيق، فقد ظلّ مكان الضحايا مجهولاً حتى آخر مارس/آذار.

ومنذ اندلاع الحرب في البوسنة والهرسك، حذّر الزعماء المسلمون المحليون من أن يُزَجّ بمناطق الساندزاك في صراع البوسنة، وقد فرّ الآلاف من السكان المسلمين من هذه المناطق في أعقاب ما تعرضوا له من الترويع والتهديد والاعتداء. وفي الوقت نفسه، لجأ مسلمون هاربون من البوسنة والهرسك إلى مناطق الساندزاك. وتَزْعم مصادر صربية أن مسلمين من الساندزاك التحقوا بالقوات المسلمة التي تقاتل في البوسنة والهرسك، ولكن زعماء المسلمين نفوا ذلك.

وقد حثّت منظمة العفو الدولية السلطات المعنيّة على التعاون بأكبر قدر ممكن لاستجلاء مصير أولئك الذين اختُطفوا، ولتقديم المسؤولين عن اختطافهم إلى ساحة العدالة. □

تركيا

استمرار الاعتداء على العاملين في مجال حقوق الإنسان

أصبح موظفو الرابطة التركية لحقوق الإنسان - التي تعمل بصفة مستقلة - هدفاً لاعتداءات أليمة، تضمنت الاختطاف والقتل العمد، بتورّط من جانب قوات الأمن، حسبما يُزعم. ووقع كثير من مثل هذه الاعتداءات في الأقاليم الجنوبية الشرقية حيث ما يزال الصراع دائراً بين قوات الأمن ورجال حرب العصابات الأكراد.

ففي ٢٧ فبراير/شباط، عُثر على جثتي المحامي متين كان - مؤسس ورئيس فرع رابطة حقوق الإنسان في إلازغ - وصديقه د. حسن كايا، في مكان يبعد ١٢٠ كيلومتراً من إلازغ، وبجوار طريق تُوجد عليه عدة نقاط مراقبة تابعة للشرطة. وكانت أيديهما مقيّدة بأسلاك خلف ظهريهما، وتبين أنهما عُذّبا تعذيباً وحشياً قبل قتلهما بتصويب طلقة واحدة على الرأس.

وكان كلا الرجلين - فيما يظهر - قد اختُطفا قبل ذلك بستة أيام في إلازغ. وكانا قد شوهدا لآخر مرة وهما يغادران المنزل ويستقلان سيارة حسن كايا، التي عُثر عليها مهجورة بالقرب من إلازغ في اليوم التالي. وتتشابه هذه الحالة تشابهاً كبيراً مع واقعة عام ١٩٩١ الخاصة باختطاف وتعذيب وقتل فيدات أيدين، وهو عضو بمجلس إدارة فرع الرابطة المذكورة في ديار بكر؛ وثمة دلائل تشير إلى تورط قوات الأمن في مقتله.

وفي وقت سابق من فبراير/شباط، قتل مسلّحون مجهولون كمال كيليش، وهو عضو بمجلس إدارة فرع الرابطة التركية لحقوق الإنسان في سانليورفا. وأُلقي على الفور القبض على شاهد رئيسي، إلا أنه حتى أواخر مارس/آذار لم يكن المحامون الذين يمثّلون أسرة كمال كيليش قد تمكنوا بعد من التحدّث مع الشاهد المذكور.

وعلى الرغم من أنه لم يثبت على نحو قاطع التورّط الرسمي في هذه الاغتيالات، فإن ثمة أدلة جوهرية تربط بين قوات الأمن وكثير من أعمال القتل ذات الدوافع السياسية، التي يُقدَّر ضحاياها بالمئات، والتي جرى ارتكابها على مدى العامين الماضيين. وعلاوة على ذلك، فإن نفس هذه الجماعات المُستهدفة - ومنها الرابطة التركية لحقوق الإنسان - ما برحت تتعرض للمضايقة والاعتقال، بل والتعذيب حسبما زُعم، على أيدي قوات الأمن.

وفي فبراير/شباط كذلك، قُبض على محمد غوكالب، وهو ممثّل رابطة حقوق الإنسان في ديريك، واقتيد إلى قوة الدرك الخاصة بديريك في إقليم ماردين، حيث زُعم أنه ضُرب حتى فقد الوعي وعُلق من ذراعيه وعُرّض للصدمات الكهربائية، بينما وجّه له الملازم الأول بقوة الدرك إنذاراً بأن يستقيل من رابطة حقوق الإنسان وإلا فسوف يُقتل هو وأولاده.

وفي ٢٥ فبراير/شباط، تم احتجاز حاجي أوغوز، رئيس فرع رابطة حقوق الإنسان في سيرته في الحبس الانعزالي، واستجوابه بمقر شرطة سيرته حيث كان ما يزال معتقلاً في منتصف مارس/آذار.

وقد عانت فروع رابطة حقوق الإنسان خارج نطاق الجنوب الشرقي أيضاً من المضايقة؛ فقد قام الحاكم المحلي بإغلاق فرع سمسون خلال «أسبوع حقوق الإنسان» في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢.

وتجري الآن في محكمة أمن الدولة في مدينة قيصرية محاكمة سبعة من أعضاء مجلس إدارة فرع أوردو، بتهمة «القيام بدعاية انفصالية» في بيان صحفي. ويتعرض هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان لصدور أحكام عليهم بالسجن لمدد يبلغ أقصاها خمس سنوات بمقتضى المادة رقم ٨ من قانون مناهضة الإرهاب؛ مع أن البيان الذي أصدروه لم يتضمن أي تحريض على العنف. وسوف تعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي إذا صدرت ضدهم أحكام بالسجن. □

العراق

الأمم المتحدة تدعو لمراقبة ميدانية

في مارس/آذار، أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين، قراراً بإدانة العراق بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي أشاعت جواً من القمع والإرهاب. ودعا القرار إلى نشر مراقبين في المناطق التي يتمكنون فيها من التحقق بصورة مستقلة من حالة حقوق الإنسان في العراق، وهو ما يعكس سلسلة من التوصيات الصادرة عن المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعراق، والذي جُدّد انتدابه لمدة سنة أخرى.

كما حثّ القرار حكومة العراق على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للبحث في مصير عشرات الآلاف من الأشخاص الذين «اختفوا».

ومنظمة العفو الدولية ترحّب بهذا القرار، الذي يمكن أن يشكّل سابقة مهمة لمراقبة دائمة للأمم المتحدة في الحالات التي تنطوي على انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وفي يوليو/تموز ١٩٩١، في أعقاب قيام الحكومة العراقية بإخماد «الانتفاضة» الجماعية للأكراد والشيعة بصورة وحشية، حثّت منظمة العفو الدولية الأمم المتحدة علناً على أن «تُنشئ جهازاً دولياً للمراقبة الميدانية لأوضاع حقوق الإنسان في العراق، مما يحول دون قيام قوات الحكومة بأعمال التعذيب والقتل والانتهاكات الأخرى». وفيما بعد، رحبّت منظمة العفو الدولية بالاقتراح الصادر في عام ١٩٩٢ عن المقرّر الخاص للأمم المتحدة، بشأن تعيين مراقبين ميدانيين في العراق، كما حثّت المنظمة الأمم المتحدة مراراً على اتخاذ إجراء في هذا الصدد. □

غينيا بيساو

إلغاء عقوبة الإعدام

لُغيت عقوبة الإعدام في فبراير/شباط، بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية. وجاءت هذه الخطوة الإصلاحية في إطار مجموعة شاملة من التعديلات الدستورية التي اقترحتها لجنة متعددة الأحزاب تقوم بالتحضير لأول انتخابات ديمقراطية في غينيا بيساو. وقد عارضت أحزاب المعارضة، التي ليست لها حتى الآن أصوات في الجمعية الوطنية، عقوبة الإعدام معارضة جماعية.

وكانت حركة مُناهِضة لعقوبة الإعدام قد بدأت نشاطها على مدى العقد الماضي، وازدادت قوتها في عام ١٩٨٦، عندما أُعدم ستة أشخاص رمياً بالرصاص بعد محاكمة جائرة. ثم اشتد الضغط مرة أخرى في ١٩٩١، عندما بدأت رابطة غينيا بيساو لحقوق الإنسان، المشكّلة حديثاً، النضال من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. □

أفغانستان

الجنود الحكوميون يهاجمون الأقلية الشيعية في كابول

في فبراير/شباط، هاجم جنود الحكومة ورجال الميليشيا التابعون لها أفراد الأقلية الشيعية في كابول، فقتلوا واغتصبوا وضربوا عشرات من الأشخاص، واحتجزوا بعضهم رهائن.

وقالت ممرضة شابة شهدت إحدى هذه الوقائع: «كان هناك ١٢ شخصاً منهم؛ حطّموا الباب، ثم راودوا أختي وراودوني. وحاول والدي أن يمنعهم، ولكنهم ضربوه. وقد بتروا إحدى قدميه وكلتا يديه؛ وألقى أحدهم بيدَي والدي إلى أحد الكلاب».

وقالت امرأة إنها شاهدت الجنود وهم يذبحون أربعة من جيرانهم بحراب البنادق، بينما قالت أخرى إن زوجها وبناتها الثلاث قُتلوا أمام عينيها.

وقد ورد أن كلا من قوات الحكومة وميليشياتها، وجماعات المعارضة من المجاهدين، قد قاموا باعتداءات على أفراد ينتمون إلى جماعات عرقية أو دينية أو سياسية أخرى، وارتكبوا جرائم اغتصاب وأعمال تعذيب أخرى، واحتجزوا رهائن، ونفّذوا عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وأعمال قتل أخرى متعمدة وتعسفية. □

هايتي

منع مواطنين هايتيين يحملون مرض الأيدز دخول الولايات المتحدة

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية السماح لحوالي ٢٣٠ من طالبي اللجوء الهايتيين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (المسبب لمرض الأيدز)، ومعهم نحو ٤٠ من أقاربهم، بدخول أراضيها رغم أن لديهم جميعاً «أسباباً تبدو مقنعة» لطلب اللجوء السياسي، وذلك لأن سياسة الحكومة الأمريكية تُنكر على المصابين بفيروس الإيدز حقوقهم في دخول أراضيها، مما يتناقض مع المعايير الدولية المعنية بحماية طالبي اللجوء. وأولئك المصابون مُحتجزون الآن بالقاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو، في كوبا.

فمنذ أن أُطيح بالرئيس جان برتراند أريستيد في عام ١٩٩١، فرّ عشرات الآلاف من مواطني هايتي من بلادهم لينجوا بأنفسهم من القمع العسكري الوحشي. وهُرع نحو ٤٠ ألف شخص إلى قوارب هشة ومزدحمة، مُبحرين بها صوب الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى مايو/أيار ١٩٩٢، كان أولئك الذين يتم اعتراض سبيلهم في البحر يُقتادون إلى القاعدة الأمريكية في غوانتانامو لتقييم أوضاعهم فيما إذا كان لديهم «أسباب مقنعة» لطلب اللجوء. فكان أولئك الذين يُطمأن إلى أن لديهم مثل هذه الأسباب - وليسوا من حاملي فيروس الأيدز - يُسمح لهم بمواصلة الرحلة إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة.

والأوضاع في غوانتانامو، حيث لا توجد رعاية طبية للذين يُعانون من مرض الأيدز، وحيث يُحتجز الأفراد المصابون على مقربة شديدة من بعضهم البعض، من الممكن أن تشكل ضرباً من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، حثّ الأطباء بالقاعدة «إدارة الهجرة والجنسية» على السماح لأربعة من طالبي اللجوء بالسفر إلى البر الرئيسي لينالوا علاجاً طبياً لبعض المشاكل المرتبطة بمرض الأيدز، إلا أن الطلب رُفض. وقد قال متحدث باسم «إدارة الهجرة والجنسية» لأحد الصحفيين إنه ليس هناك معنى لتقديم مزيد من العلاج لهم لأنهم «سوف يموتون على أي حال».

وبعد مناشدات مطولة على المستويين القانوني والإنساني قام بها طالبو اللجوء من أجل السماح لهم بدخول الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إخفاق هذه المناشدات، بدأ طالبو اللجوء إضراباً عن الطعام في يناير/كانون الثاني استمر ستة أسابيع. وحثت منظمة العفو الدولية السلطات الأمريكية على توفير العناية الطبية الملائمة لطالبي اللجوء، والسماح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة لكي يتمكنوا من أن يُتابعوا على نحو فعال طلبات اللجوء التي تقدموا بها. وعلى الرغم من أن الحكومة لم ترد على منظمة العفو الدولية، فقد أقرت في ١٥ مارس/آذار في ساحة محكمة أمريكية بأن الرعاية الطبية في غوانتانامو غير كافية.

وفي ٢٦ مارس/آذار، أمر قاضٍ فيدرالي أمريكي الحكومة الأمريكية إما بأنّ تُحسن الخدمات الطبية في غوانتانامو أو تقوم بنقل مرضى الأيدز إلى مستشفيات بالبر الرئيسي للولايات المتحدة. □

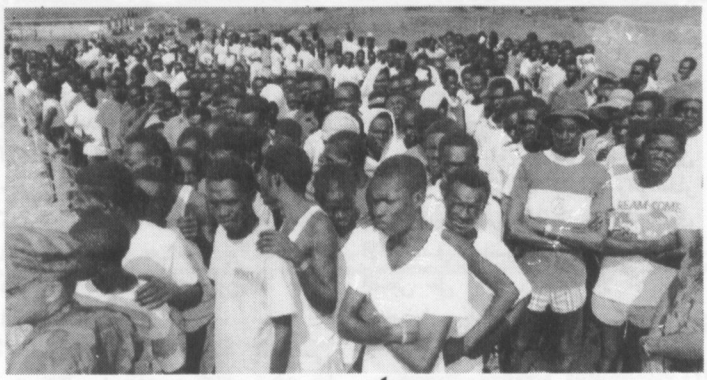

مئات من اللاجئين الهايتيين يصطفون انتظاراً للحصول على الطعام في القاعدة البحرية للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو بكوبا © إيه بي/فريغ غيسون

السعودية

احتجاز مئات من المسيحيين بدون محاكمة

على مدى السنوات الثلاث الماضية قُبض على مئات من المسيحيين - من بينهم نساء وأطفال - وظلوا معتقلين، بدون تهمة أو محاكمة في أغلب الحالات، لا لشيء سوى إعرابهم السلمي عن معتقداتهم الدينية. وتعرض العشرات للتعذيب أثناء الاعتقال، وجُلد بعضهم.

وأغلب المسيحيين في السعودية هم عمال أجانب، يشكل بعضهم جماعات سرية ويجتمعون للعبادة في بيوتهم حيث أن الحكومة تحظر أي عبادة غير إسلامية في السر أو العلن. ومن المحظور في الواقع الفعلي حيازة أي مقتنيات دينية غير إسلامية، بما في ذلك نسخ الكتاب المقدس والمسابح والصلبان وصور السيد المسيح؛ فمثل هذه الأشياء عرضة للمصادرة. وبالمثل، فمن المحظور نشر وتوزيع مطبوعات تؤيد أي معتقدات مغايرة للمذهب الوهابي، وهو المذهب الرسمي الذي تسير عليه المملكة العربية السعودية.

ومنذ عام ١٩٩١، قُبض على أكثر من ٣٠٠ مسيحي، أكثرهم من آسيا وإفريقيا. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢، قبض في الرياض على نجار مصري يُدعى ميخائيل كورنيليوس ميخائيل، وهو من أتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ووُجهت إليه تهمة التجديف. وأنكر ميخائيل هذه التهمة، ولكنه أُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات وبالجلد ١٠٠٠ جلدة. وزُعم أن القاضي الذي كان يرأس هيئة المحكمة عرض عليه أثناء المحاكمة حكماً أخف إذا أسلم واعتنق المذهب الوهابي، ولكنه رفض. وفي ٣١ يناير/كانون الثاني تم الإفراج عنه، ثم ترحيله إلى مصر بعد أن جُلد ٥٠٠ جلدة على مدى ١٠ أسابيع.

هذا وقد عبرت منظمة العفو الدولية للسلطات السعودية عن قلقها مراراً بشأن القبض على العابدين المسيحيين واعتقالهم لغير سبب سوى إعرابهم عن معتقداتهم الدينية على نحو سلمي؛ ولكن المنظمة لم تتلق أي رد. □

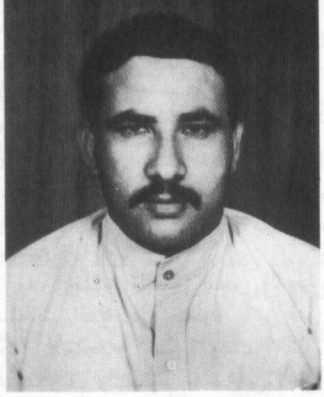

ميخائيل كورنيليوس ميخائيل ©إن إن أي

جنوب إفريقيا

التحقيق يثبت مسؤولية الشرطة عن مقتل شخص في الحجز

قضت محكمة جزئية في جوهانسبرغ بثبوت المسؤولية الجنائية لضابط شرطة عن مقتل بيتويل مافومولو في الحجز عام ١٩٩٠، وأحالت القضية إلى النائب العام، في مارس/آذار، لاتخاذ ما يُحتمل اتخاذه من إجراءات المقاضاة. وكانت أسرة مافومولو ومحاموه قد كافحوا على مدى عامين لإقناع السلطات بمقاضاة ضباط الشرطة المشتبه في ارتكابهم جريمة القتل.

وليست هذه سوى واحدة من الحالات التي تُشير، كما يقول خبير الباثولوجيا المستقل الدكتور جوناثان غلوكمان، إلى أن أفراد الشرطة قتلوا عشرات الأشخاص - أغلبهم من الشبان السود - أثناء الاحتجاز. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، صدر عن وزير القانون والنظام تقرير يُشكك في شهادة الدكتور غلوكمان بخصوص التصرفات غير المشروعة للشرطة، ويطعن في نزاهته المهنية.

ومن الجائز أن يكون رد فعل السلطات قد شجع الشرطة على ارتكاب المزيد من التجاوزات. فقد سمع ممثلو منظمة العفو الدولية الذين زاروا جنوب إفريقيا في يناير/كانون الثاني أنباء مزعجة عن أعمال التعذيب التي وقعت على أيدي شرطة جنوب إفريقيا؛ ففي إقليم ناتال ميدلندز - على سبيل المثال - تبين من الأدلة التي قُدّمت إلى المحاكم أن الشرطة أخذت السجناء إلى معتقلات نائية وغير رسمية، وعذبتهم بالصدمات الكهربائية أثناء جلسات الاستجواب.

وفي يناير/كانون الثاني، وقعت حكومة جنوب إفريقيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولن تصبح الأحكام التفصيلية للاتفاقية سارية المفعول إلا بعد أن تصدق الحكومة عليها رسمياً أو تنضم إليها؛ غير أنها ملزمة الآن بالامتناع عن أي أفعال تتنافى مع الهدف من الاتفاقية. □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً أمريكياً)

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1 8DJ, United Kingdom.